المقدمة:

يعني الإقناع أن يصل المتلقي إلى الاقتناع بفكرة ما، ليس لأنها فُرضت عليه، بل لأنه تبناها على أنها فكرته الشخصية، نابعة من داخله، وكان دورك أن تسهم في إثارتها وتحفيزها وكشف معالمها أمامه. وهناك العديد من التعريفات العلمية التي تدور حول مفهوم الإقناع، ومعظمها يشير إلى أنه عملية تهدف إلى التأثير في المتلقي، من خلال بناء حجة قانونية منطقية مدعومة بأساليب عرض فعّالة وفنون حوار متقدمة.

ولا شك أن القانونيين بحاجة ماسّة إلى امتلاك هذه المهارات، إلى جانب مهارات تحليل الوقائع القانونية وصياغة الحجج بشكل مؤثر، وهو ما يسعى هذا البرنامج التدريبي لتوفيره تحت عنوان "المهارات القانونية في الإقناع وبناء الحجة وتحليل القضايا".

الفئات المستهدفة:

- أعضاء الإدارات القانونية في المؤسسات والهيئات الحكومية والشركات، سواء كانت عامة أو خاصة.
- المتخصصون في الدعاوى القضائية، وصياغة التشريعات، وإصدار وتنفيذ القرارات القانونية.
- المستشارون القانونيون ومساعدوهم في الوزارات والمؤسسات المختلفة.
- المحامون والباحثون القانونيون في مكاتب المحاماة والمراكز الاستشارية.
- المشتغلون في مجال تسوية المنازعات وفضها.
- العاملون في الجهات التي تقدم المشورة القانونية للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
- المسؤولون في وزارات الشؤون القانونية.
- مدراء الإدارات القانونية وإدارات العقود في مختلف الجهات.
- أي شخص يرغب في تعزيز مهاراته القانونية في التحليل والإقناع وتوليد الحجج القانونية.

الأهداف التدريبية:

بنهاية البرنامج، سيكون المشاركون قادرين على:

- تحليل الوقائع ذات الصلة القانونية بشكل منهجي ودقيق.
- القيام بالبحث القانوني وفهم أهمية التكييف القانوني وآلية تطبيقه.
- تطبيق قواعد ومناهج التفسير القانوني على النصوص والوقائع.
- التمييز بين تحليل الموضوعات القانونية وتحليل النصوص القانونية.
- تحليل وتفسير النصوص القانونية بشكل احترافي.
- تنظيم الوقائع وترتيب الأسانيد القانونية بطريقة منطقية ومتماسكة.
- فهم واستيعاب قواعد الإقناع القانوني وترتيب الأدلة.
- اكتساب مهارة توليد الحجج القانونية المؤثرة ومهارات الإقناع القانونية.

الكفاءات المستهدفة:

- تنمية مهارات التحليل والبحث القانوني.
- إتقان استخدام التفسير القانوني كأداة لتحليل النصوص.
- تحليل النصوص القانونية وفق أسس منهجية.
- بناء حجة قانونية متكاملة ومتزنة.

محتوى الدورة التدريبية:

الوحدة الأولى: التحليل والبحث القانوني

- تحديد موضوع البحث والوقائع المرتبطة به.
- التكييف القانوني للوقائع وتحديد طبيعتها القانونية.
- استخراج القواعد القانونية المناسبة لتطبيقها على الوقائع.
- كيفية إسقاط الوقائع على النصوص القانونية ذات الصلة.
- الوصول إلى نتائج تحليلية دقيقة قائمة على المنطق القانوني.

الوحدة الثانية: أهمية التفسير القانوني في التحليل والبحث

- استعراض المذاهب المختلفة للتفسير القانوني.
- تحديد النصوص التي تحتاج إلى تفسير قانوني.
- التعامل مع النصوص القانونية التي يشوبها الغموض أو النقص أو الأخطاء.
- تطبيق طرق التفسير الداخلية للنصوص (اللغوية والمنطقية).
- استخدام طرق التفسير الخارجية (السياق التشريعي والنيّة العامة للمشرّع).

الوحدة الثالثة: تحليل النص القانوني

- تفكيك الجملة القانونية إلى عناصرها الأساسية.
- فهم مكونات النص: الفرض أو الحالة القانونية، الحكم، والمخاطب بالحكم.
- تحديد الفاعل في النصوص القانونية (Legal Subject).
- فهم طبيعة الفعل القانوني (Legal Action).
- تصنيف الفاعلين القانونيين حسب طبيعتهم ودورهم في النص.

الوحدة الرابعة: بناء الحجة القانونية

- استخدام الترتيب المنطقي في عرض الحجة.
- تطبيق قاعدة "الهرم المقلوب" في تنظيم العناصر القانونية.
- اعتماد استراتيجية "السلاح الأقوى" في عرض الأدلة.

- الجمع بين الإحاطة الموضوعية والشكلية في تقديم الحجج.
- التأكد من اشتمال الحجة على جميع العناصر القانونية المطلوبة.

الوحدة الخامسة: ورشة عمل تطبيقية

- ورشة عمل عملية شاملة لتطبيق ما تم تعلمه في:
  - بناء الحجة القانونية.
  - استخدام مهارات الإقناع القانونية.
  - تحليل القضايا القانونية بشكل متكامل.؟